

تحليل التكامل الأوروبي للصناعات الدفاعية حسب مقاربة الليبرالي

*Analysis of European integration of defense industries
according to the liberal intergovernmental approach*



الدكتور/ محمد خوجت^{1,2}

Dr./ Mohamed Khodja

¹ جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

University of Algiers 3,(Algeria)

² المؤلف المراسل (author correspondent): khodjamohamed7@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/01 تاريخ القبول للنشر: 2022/09/04 تاريخ النشر: 2022/09/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. / محمد الصالح زغدي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / رحمة بوسحابة (جامعة معسكر)

ملخص:

تتناول الدراسة موضوع الصناعة الدفاعية الأوروبية، باعتبارها أحد أهم مظاهر التكامل الأوروبي الحكومي، والذي تميزه زيادة مستوى التعاون السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي، وسيطرتها على القواعد والإجراءات وآليات التنفيذ المرتبطة بالمشاريع المنجزة، في تطوير التعاون الصناعي الدفاعي الأوروبي. وتوضح الدراسة مقارنة التكامل الحكومي لأندرو مورافيسيك، في مسار العمليات التكاملية للصناعات الدفاعية الأوروبية بمراحلها وعناصرها التنظيمية والتشريعية. الكلمات المفتاحية: التكامل الحكومي الليبرالي؛ الصناعات الدفاعية الأوروبية؛ وكالة الدفاع الأوروبية.

Abstract:

The study addresses the European defense industry, as one of the most important aspects of European intergovernmental integration, which is distinguished by increasing the level of political cooperation between EU countries, and their control over the rules, procedures and implementation mechanisms associated with the completed projects in the European defense industrial development cooperation.

The study clarifies the Intergovernmental Integration approach of Andrew Moravisek, in the path of the European defense industries integrative processes, its stages as well as its organizational and legislative elements.

Key words: Liberal intergovernmentalism integration; European defense industries; European Defense Agency.

مقدمة:

تمثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، أعلى مستوى في التكامل السياسي للاتحاد الأوروبي، ويعد تطوير القدرات العسكرية، جزءاً لا يتجزأ من القضايا المرتبطة بمهام الأمن والدفاع لكل دولة عضو، حيث لا تزال قرارات الحكومات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي، هي الأساس لنشاط شركات صناعة الأسلحة ولأسواق الأسلحة، ولم تستطع البيئة الأمنية لما بعد الحرب الباردة، أن تغير في هذه القاعدة.

فضلا على أن شرط امتلاك القدرات العسكرية بكل مقومتها، هو الشرط الضامن لمسعى تكريس الدفاع الأوروبي الموحد، الكفيل بتنفيذ المهام العسكرية التي تضمنتها الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد الأوروبي منذ اتفاقية ماستريخت، لاسيما المهام الإنسانية المتمثلة في الإنقاذ وصنع السلام وحفظ السلام، والتي يطمح الاتحاد الأوروبي إلى القيام بها، كطرف فاعل في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ولا يمكن تحقيق كل ذلك إذا لم يكن لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، القدرات العسكرية التي تؤهلهم لامتلاك التحرر من التبعية الأمريكية.

ومن جهة أخرى، لا يزال قطاع الدفاع في الاتحاد الأوروبي محافظاً على خصوصياته القطرية، حتى مع تطور تحرير التجارة وترابط الأسواق، وتشكل سلاسل التوريد العالمية، ولا تشمل سياسات التصدير وقوانين الاتحاد الأوروبي، خاصة المتعلقة بقوانين المنافسة، ومع ذلك فقد ساهمت قوانين ولوائح الاتحاد الأوروبي، في إعادة توجيه الصناعات العسكرية وتنظيمها على مستوى الاتحاد الأوروبي، بالشكل الذي أدى إلى قيام نسق جديد في التعاون الصناعي الدفاعي الأوروبي، كما ساهمت مسارات إزالة الحواجز التقنية والمالية، وتسارع حركة تبادل السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، ضمن السياسة الاقتصادية والمالية الموحدة، إلى تحقيق مراجعات مهمة في الصناعات الدفاعية الأوروبية.

كما ارتبط مسار تطور الصناعات الدفاعية الأوروبية بالتطور التكنولوجي والبيئة الأمنية المتغيرة بعد نهاية الحرب الباردة، والتي ميزها انخفاض مستويات الإنفاق العسكري وتقليص حجم المشتريات العسكرية، واشتداد المنافسة في مجال الصناعات الدفاعية لتأمين العقود والأرباح.

وكان لهذه العوامل تأثير مباشر على الصناعات الدفاعية الأوروبية، من حيث انخفاض الطلب وفقدان الوظائف وإغلاق المصانع، ووضع استراتيجيات جديدة في البحث عن الأسواق وتطوير سياسات جديدة للدمج والاستحواذ والتحالفات الاستراتيجية.

إنّ المميزات الأساسية للسياسة الصناعية الدفاعية الأوروبية، هي محورية التعاون السياسي بين الحكومات والشركات ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، وتأثير تفضيلات الحكومات والشركات والمؤسسات، في تطوير التعاون الصناعي الدفاعي الأوروبي، كما ساهمت سيطرة حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على قطاع الصناعات الدفاعية، في التغلب على تقلبات السوق، والتحكم في إدارة القضايا المرتبطة بالعمل الجماعي، من خلال السيطرة على القواعد والإجراءات وآليات التنفيذ المرتبطة بالمشاريع المنجزة لقطاع الصناعات العسكرية.

كما يمكن رصد حجم القيمة المضافة، لقطاع الصناعات الدفاعية الأوروبية، من خلال تحليل السياسات ومبادرات الاتحاد الأوروبي لهذا القطاع، فعند النظر إلى كل جزء من الأجزاء المكونة للسياسة الصناعية الدفاعية الأوروبية، فإن العمليات التكاملية للصناعات الدفاعية الأوروبية، بكل مكوناتها من حكومات الدول الأعضاء، ودور مؤسسات الاتحاد الأوروبي، مثل المفوضية الأوروبية والوكالة الأوروبية للدفاع، لا تزال تقاوم إنشاء سوق موحدة للصناعات الدفاعية الأوروبية، بسبب المخاوف بشأن السيادة الوطنية، وتضارب المصالح الاستراتيجية بين الدول الأوروبية الكبرى والصغرى، على الرغم من تطور تجربة ومهارة المفوضية الأوروبية في تنسيق قطاع السياسة الصناعية الدفاعية.

لقد ساهمت التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي، في المجال الاقتصادي، بمستوياتها العابرة للقوميات أو بالمستوى الحكومي (ما بين الحكومات)، في بناء السوق الموحدة وزيادة مستوى الاعتماد المتبادل، بين الدول الأوروبية في قطاع الدفاع، وفي نفس الوقت أصبح للسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي أدوار مهمة، في تحديد أطر السياسة التي تختارها الدول الأعضاء، للمشاركة في تطوير الصناعات الدفاعية الأوروبية.

1- إشكالية الدراسة:

تعتمد السياسات الصناعية الدفاعية الأوروبية على التدخل المباشر لحكومات الدول الأعضاء، بواسطة أربع آليات رئيسية هي: القانون والتنظيم وتطوير القدرة والمبادرات السياسية والمالية، والتي تشكل في مجملها التكامل الحكومي الأوروبي في الصناعات الدفاعية الأوروبية. وعليه تطرح الإشكالية العامة للدراسة وهي:

ماهي مضامين التكامل الحكومي للصناعات الدفاعية الأوروبية؟ وماهي مكوناتها الرئيسية؟
ويتفرع عنها الأسئلة التالية:

- ما هو مضمون التكامل الحكومي الليبرالي الأوروبي؟

- ماهي العناصر المكونة للتكامل الحكومي الليبرالي في الصناعات الدفاعية الأوروبية؟

- كيف طورت حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وشركات الدفاع الأوروبية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي علاقات التعاون، في مجال الصناعة الدفاعية على مستوى الاتحاد الأوروبي بين عامي 2003 و2021؟

2- فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: أن مسار التكامل الذي تقوده حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يساهم في تعزيز سلطة هذه الحكومات ورقابتها على محتوى العملية التكاملية.

الفرضية الثانية: أن حكومات دول الاتحاد الأوروبي تقاوم أي مسعى تكاملي، يهدف إلى تجريدها من اختصاصاتها في مجال السياسة العليا، خاصة ما تعلق بقضايا الأمن والدفاع.

الفرضية الثالثة: أن حكومات دول الاتحاد الأوروبي تتكيف مع البيئة الإقليمية والدولية، للحفاظ على اختصاصاتها السيادية في مجال الصناعات الدفاعية.

3- منهجية الدراسة:

من أجل الإلمام بالدراسة والإجابة على التساؤلات السابقة، وإختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة، تم استخدام منهج دراسة الحالة، بما تتضمنه من التوصيف الدقيق للمشكلة البحثية، وجمع المعلومات عن الظاهرة المدروسة، وتحليل للبيانات المرتبطة بالموضوع واستخلاص النتائج، واستخدام المنهج التحليلي لتفكيك شكل التكامل الحكومي الليبرالي بين الدول الأوروبية، وتحليل عناصره ومسلّماته، وإعادة تركيبه لاستخلاص النتائج.

وتنقسم الدراسة إلى قسمين، يتناول القسم الأول تحليل مفهوم المقاربة الحكومية الليبرالية، بمسلّماتها ومراحلها وعناصرها، وفي القسم الثاني من الدراسة يتم تحليل عناصر المقاربة الحكومية الليبرالية، في مجال السياسات الدفاعية الأوروبية، من حيث العناصر والصيغ المعتمدة في ذلك.

4- الإطار النظري للدراسة:

تعدّ التجربة الأوروبية النموذج الأكثر نجاحا في التكامل الاقتصادي والسياسي، وهي نتاج مسار متدرج سلكت فيه الدول الأوروبية صيغا متعددة، أدت إلى قيام الاتحاد الأوروبي بمؤسّساته القائمة منذ اتفاقية ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993، حيث كان لمسار تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء، لمواجهة الأزمات الاقتصادية، تأثيرا عميقا على طبيعة العمليات التكاملية التي تتم وفق مسارين مختلفين، وهما التكامل الفوق وطني *intégration supranational*، والذي تتولاه المفوضية الأوروبية و البرلمان الأوروبي و المجلس الوزاري، و تقوم على منح سلطة أعلى لهذه المؤسسات من صلاحيات الدول الأعضاء، والتكامل الحكومي *intégration intergouvernementale*، والذي يعتمد على دور حكومات دول الاتحاد الأوروبي، في تنسيق سياسات التعاون على مستوى الاتحاد، وبناء صيغ التعاون المختلفة وتكييفها، حسب الأوضاع والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء. وتسعى هذه الدراسة لاستقراء وتتبع المسار التكاملية الأوروبي الحكومي في مجال الصناعات الدفاعية الأوروبية، وتحليل العناصر المشكلة له.

أولا:

المقاربة الحكومية الليبرالية في التكامل الأوروبي

1- مفهوم التكامل الحكومي الليبرالي.

اختلفت المقاربات التي قدمت حول التكامل بين الدول، حول الأسس التي تستند عليها العملية التكاملية، وحول المجال السياسي الذي تتضمنه هذه العملية، عرف كارل دويتش Karl Deutch التكامل بأنه: "الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعة وتمثالا في مؤسّساته الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي" (دورتي وبالسغراف، 1995، الصفحات 270 و 271).

وأكد ارنست هاس Ernst Haas على غرار باقي الوظيفيين الجدد، على أهمية التكامل السياسي، كحلقة أخيرة في مراحل العملية التكاملية، وأهمية تأييد وحركية النخب السياسية و غير السياسية، من

جماعات المصالح التي تؤيد هذا المستوى من التكامل تحقيقاً لمصالحها، عرف أرنست هاس التكامل بأنه : " العملية التي بموجبها الفاعلين السياسيين في مختلف الأماكن الوطنية الواضحة (الجلية) يقتنعون لتحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم وآمالهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد أوسع" (زايد، 2002، الصفحة 142)، في حين يرتبط مفهوم التكامل عند دافيد ميتراني David Mitrany بظهور كيان فوق قومي، يسحب نحوه جملة من السلطات أو الصلاحيات من الدول الأعضاء، تؤهله لاتخاذ قرارات ملزمة للدول المنضوية، فالتكامل عند ميتراني هو: انتهاج خطوات عملية تدريجية تبدأ من مستوى القاعدة وتنتهي عند القمة، بحيث إن التركيز على التعاون في قطاع واحد، من المجالات الاجتماعية و الاقتصادية كخطوة أولى، سيؤدي بدوره إلى تعميم التعاون في بقية القطاعات الأخرى، من خلال ظاهرة الانتشار و التعميم -spill over، إذ أن التعاون في ذلك القطاع جاء كنتيجة للشعور بالحاجة لهذا التعاون، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى بروز حاجات جديدة، و من ثم تشجيع المسؤولين و الدفع بهم نحو التعاون في قطاعات أخرى، بحكم تشابك و تداخل القطاعات المختلفة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية (زايد، السياسة الدولية، 2002، الصفحات 250 و 251).

وفي تطور ملحوظ يتجاوز مسلمات المدرسة الوظيفية و الوظيفية الجديدة، و يقترب من مسلمات الواقعية و المدرسة الليبرالية قدم ستانلي هوفمان Stanley Hoffman في سنة 1965 مضمونا جديدا لتقييم التجربة التكاملية الأوروبية، سماه المقاربة الحكومية و منطلقها هو: تكامل الوحدات السياسية وهي الدول، و تستند على التعاون بين الحكومات لتعظيم استخدام الوسائل المشتركة من طرف الدول الأعضاء، و يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات عقلانية تستند على الأغلبية، و تعتمد على آلية التفاوض بالمساومة بين الدول، و خلال عملية التفاوض المتواصلة يكون للدولة القوية دور أكثر تأثيرا، و وفق ستانلي هوفمان، فإن سلطات الدول الأعضاء تظل سيدة السيرة التكاملية، خلافا لما تتضمنه المقاربة الوظيفية، الذين يقولون بأولوية العامل الاقتصادي على السياسي.

تلقت المقاربة الحكومية زخماً جديداً، في النصف الثاني من الثمانينيات، و عكست التطورات الأخيرة في المقاربة الحكومية الليبرالية، في تسعينيات القرن الماضي، بفضل اسهامات الباحث أندرو مورافسيك Andrew Moravcsik في إثراء المقاربة الحكومية، بالاستناد على المقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية، في الاعتماد المتبادل الدولي، لتكوين مقاربة تجمع بين شرح عملية المساومة بين الدول، و الاعتماد المتبادل بين الدول تسمى بالتكامل الحكمي الليبرالي.

وقد صاغ أندرو مورافسيك مقاربة التكامل ما بين الحكمي كمنقذ للمقاربة الوظيفية الجديدة في التكامل، والتي تستند على دور المؤسسات فوق الوطنية و دورها في التكامل الأوروبي، و بين اندرو مورافسيك بأن القوى الدافعة لتكامل الاتحاد الأوروبي، تكمن في مصالح الدول الأعضاء و في القوة التي يجلبونها إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي (Saurugger, 2020, p.74) و حسب أندرو مورافسيك فإنّ المسلمات الأساسية للتكامل الحكمي الليبرالي هي:

1- إن الدول تظل هي الجهات الفاعلة المهيمنة في عملية التكامل الأوروبي، فهي تشكل التكامل

الأوروبي وفقاً لمصالحها الوطنية.

2- إن مدى التكامل يقتصر على اهتمام الدول بالاستقلالية، والاهتمام بالحفاظ على مؤسسات الدولة القومية، وهيمنة الهويات الوطنية، والجهات الفاعلة والتأثيرات الخارجية (مثل الولايات المتحدة أو الحلف الأطلسي).

3- إن التكامل الأوروبي لا يقوض الدولة القومية الأوروبية، ولكنه عززها في مرحلة إعادة الإعمار، بعد الحرب العالمية الثانية، وفي المنافسة العالمية مع القوى الاقتصادية الأخرى والأسواق الناشئة.

4- إن التكامل يقتصر على القطاع الاقتصادي وما يرتبط به من سياسة دنيا، لأن الدول الحريضة على الحفاظ على استقلاليتها، ستقاوم تكامل الوظائف الأساسية للدولة ذات السيادة، وللسياسات العليا للأمن الداخلي والخارجي.

5- إن المنظمات فوق الوطنية في الاتحاد الأوروبي ضعيفة، وستظل كذلك لأنها تفتقر إلى الخبرة والموارد والدعم الشعبي، لتوسيع سلطتها على حساب الدول الأعضاء (Saurugger, Théories et concepts de l'intégration européenne, 2020, p.74).

وحدد ثلاث خطوات أساسية للوصول إلى العملية التكاملية بين الحكومات، وهي: تشكيل التفضيل الوطني: ومرحلة المفاوضات بين الدول ومرحلة الاختيار المؤسسي (Pattistilla, 2003, p.438).

2- تطبيق التكامل الحكومي الليبرالي على الاتحاد الأوروبي

يمثل الإطار الثلاثي الذي تم تحليله أعلاه، المراحل الرئيسية الثلاث، التي تمر بها عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، حيث تصوغ الحكومات الوطنية تفضيلاتها، تلمها عملية مفاوضة جماعية، وتنتهي بقرار جماعي بشأن تجميع السيادة أو تفويضها، على المستوى فوق الوطني، ومن هذا التحليل يمكن اشتقاق ثلاث فرضيات رئيسية هي كما يلي:

الفرضية 1: إن السياسات المحلية على المستوى الوطني، هي التي تؤثر على التفضيل الوطني تجاه سياسة هجرة اليد العاملة المشتركة، لأن السياسة الداخلية تختلف عبر دول الاتحاد الأوروبي، فإن مواقف الدول ستكون مختلفة.

الفرضية 2: طالما أن التصويت بالإجماع ينطبق في مجلس الوزراء، فلن يتم التوصل إلى سياسة مشتركة لهجرة العمالة، إلا إذا وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الفرضية 3: تفويض السلطة للمؤسسات فوق الوطنية، يقوي الحكومة الوطنية بدلاً من إضعافها في حالة التكامل ما بين الحكومات (Moravcsik, 1999, pp.267–306)، إذ تحدد مصالح القضايا الخاصة من الجهات الفاعلة المحلية القوية فائدة التكامل، ويتم تعريف الأداة المساعدة من قبل المصلحة الشاملة للدولة في السلطة، وكلما ارتفعت المكاسب المتوقعة من التكامل، سيكون الطلب أقوى على التكامل. ومع ذلك سيتم ترجمة هذا الطلب إلى التكامل الفعلي، بناء على شروط العرض، المتمثلة في التفضيلات وقوة المساومة، وكذلك توافر المؤسسات المناسبة (Moravcsik &

Schimmelfennig, Liberal Intergovernmentalism, 2009, p.74.)

النتيجة العملية للتكامل الناتج عن التوزيع الدولي لقوة المساومة، أنه كلما زادت قوة الدولة، كلما تشكلت شروط الاندماج وفقاً لمصالحها: فمن القادر على اتخاذ الدول الأخرى تقبل اللائحة القطاعية

المفضلة (على سبيل المثال درجة تحرير السوق المفضل أو تنظيم المنتجات)، توزيع المكاسب من الإقليم التوسع، ومستوى المركزية، بالنسبة للتكامل الحكومي، تزداد قوة المساومة مع الرضا عن الوضع الراهن، وتوافر الخيارات الخارجية وقوة قيود التصديق المحلية، و تنخفض مع شدة التفضيلات المجتمعية، المحددة لقضايا التكامل الأوروبي، وعلى النقيض من ذلك، كما في المنظور الواقعي، تزداد قوة المساومة مع موارد الطاقة الشاملة - مثل حجم الأراضي والسكان والاقتصاد، وفي نهاية المطاف القدرات العسكرية. يذكر أندرو مورافسيك أن الإطار النظري للتكامل الحكومي، هو إطار عام يمكن تطبيقه على أي نوع من التكامل الإقليمي؛ ويقسم أندرو مورافسيك التحليل النظري لتكامل الاتحاد الأوروبي إلى ثلاثة مراحل وهي: تشكيل التفضيل الوطني، والمساومة بين الدول، والاختيار المؤسسي (Moravcsik & Schimmelfennig, Liberal Intergovernmentalism , 2009,p.75).

إنّ التكامل الأوروبي حسب أندرو مورافسيك، يمكن فهمه على أنه سلسلة من الخيارات العقلانية، التي يتخذها القادة السياسيون على المستوى الوطني، وأن هذه الخيارات تستجيب للقيود والفرص الناشئة، عن المصالح الاقتصادية للمكونات المحلية القوية، والقوة النسبية لكل دولة في النظام الدولي، ودور المؤسسات في تعزيز مصداقية الالتزامات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Saurugger, Théories et concepts de l'intégration européenne, 2020,p.77).

1-التفضيل الوطني.

تسعى الدول الأعضاء لتحقيق مصالحها الوطنية، ويتحقق التعاون عندما تلتقي هذه المصالح، وتفشل في التعاون عندما تتباين وتختلف هذه المصالح، ويجادل أندرو مورافسيك بأن "المصلحة الوطنية" لأي بلد، والتي تحددها السلطة الوطنية، للحفاظ على استقلالية الدولة وأمنها ونفوذها وزيادته، تعتمد التفضيلات الوطنية، ضمن سياسات التكامل في الاتحاد الأوروبي، على معيار الفائدة أو الضرر للاستقلال الوطني (Pattistilla, Théorie de Relations Internationales, 2003,p.55) ، وأن هذه التفضيلات الحكومية، تعكس أيضا مصالح وسلطة المجموعات الوطنية، وإلى الحد الذي ركز فيه التكامل الأوروبي على السياسات الاقتصادية، كانت تفضيلات الدولة أيضًا اقتصادية في الغالب، فإن تفضيلات التكامل الملموسة تنشأ بشكل أساسي من "المصالح التجارية للمنتجين الاقتصاديين الأقوياء" (Leuffen, 2021,p.37)، وعند تحليل تشكيل التفضيلات الوطنية، يذكر أندرو مورافسيك، أن الأسباب الاقتصادية تلعب دورًا أكبر من الأدوار الجيوسياسية (Moravcsik & Schimmelfennig, Liberal Intergovernmentalism , 2009, p.37).

2- المفاوضات بين الدول:

تعتبر المقاربة الحكومية عمليات التفاوض بين الدول الأعضاء، على أنها عمليات مساومة بين الحكومات، تتعلق بتوزيع المكاسب من التعاون (Saurugger, 2020, p.77)، لذلك تمر المفاوضات بمسار مساومة صعب، حيث تعتمد حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على ممارسة الضغوط باستخدام حق النقض على المقترحات، وتشكيل مقترحات وتحالفات جديدة.

وحسب المقاربة الحكومية، فإن عملية المساومة في المفاوضات بين حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تعتمد على القوة التفاوضية للفاعلين المعنيين، وطبيعة وشدة تفضيلات حكومة كل دولة عضو، حيث إن المفاوضات تجري " في بيئة غير قسرية مثل الاتحاد الأوروبي، يمكن للحكومة أن توافق أو تندسحب أو لا توافق، وأحد العوامل التي تسهل عملية الاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هو إدراك احتمال أن يؤدي عدم الاتفاق، إلى ترك الجميع في وضع أسوأ. ويفترض أندرو مورافسيك أن الحكومات الوطنية لديها المعلومات الضرورية حول الاتفاقات المحتملة، وتفضيلات الحكومات الأخرى والخيارات المؤسسية، لأن تكاليف جمع المعلومات عن البلدان الأخرى، حول قضية معينة ستظل منخفضة مقارنة بالفوائد التي تجنيها الدول الأعضاء من التعاون، وهذا يعطي فرصة لحكومات الدول الأعضاء، للبدء والتوسط في الاتفاقات المحتملة بشأن القضايا التي تهمهم، في حالة عدم الإكراه، يمكن للحكومات تقديم مقترحات، حيث تكشف عن تفضيلاتها وتقدم تنازلات من أجل التوصل إلى اتفاق.

كما تعكس عملية توزيع المنافع، القوة التفاوضية وعلاقات القوة بين الحكومات، ولذلك فإن الحكومات التي لديها رغبة قوية جداً في التوصل إلى اتفاق، ستقدم تنازلات إذا لزم الأمر، ومن ناحية أخرى، فإن الحكومات التي لديها اتفاقيات أحادية أو ائتلافية مرضية بدرجة عالية تكون أقل استعداداً لتقديم تنازلات (Pattistilla, Théorie de Relations Internationales , 2003, p.55).

3- الاختيار المؤسسي.

تفترض مقاربة التكامل الحكومي أن الحكومات هي الجهات الفاعلة ذات الصلة في التكامل الأوروبي، حيث يعود الخيار المؤسسي مرة أخرى إلى الحكومات، ومن خلال قلقهم بشأن امتثال بعضهم البعض في المستقبل للصفقات الموضوعية التي تم التوصل إليها، ويعتبر أندرو مورافسيك أن تطوير المؤسسات فوق حكومية للاتحاد الأوروبي، تتجه للمزيد من مجالات السياسة فوق الوطنية، لا تشكل حجة ضد المقاربة الحكومية الليبرالية، في تفسير تكامل الاتحاد الأوروبي (Moravcsik, 1998, p.38)، لأن هذه المؤسسات تعزز موقف الدول الأعضاء بدلاً من إضعافها، ويجادل بأن هذه المؤسسات يمكن أن تكون مفيدة بطرق مختلفة، وتساهم بشكل ثانوي في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإن مطالب الحكومات، هي القوة الحقيقية لتكامل الاتحاد الأوروبي (Moravcsik, 1998, 2021, p.46).

ومن خلال هذه المراحل الرئيسية الثلاث، تتم عملية صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي، حيث تصوغ الحكومات الوطنية تفضيلاتها، وتلهمها عملية مفاوضة جماعية، والتي تنتهي بقرار جماعي بشأن تجميع السيادة أو تفويضها، على المستوى فوق الوطني، أو على المستوى ما بين الحكومي.

وحسب أندرو مورافسيك يتم في حالة التكامل ما بين الحكومات، تحديد مصالح القضايا الخاصة من الجهات الفاعلة المحلية القوية، وكلما ارتفعت المكاسب المتوقعة من التعاون ما بين الحكومات، سيكون الطلب أقوى على التكامل (Moravcsik & Schimmelfennig, Liberal Intergovernmentalism , p.77)، ومع ذلك سيتم ترجمة هذا الطلب إلى التكامل الفعلي، بناء على شروط العرض، المتمثلة في التفضيلات وقوة المساومة، وكذلك توافر المؤسسات المناسبة.

بالنسبة للتكامل الحكومي، تزداد قوة المساومة مع الرضا عن الوضع الراهن، وتوافر الخيارات الخارجية، وتنخفض مع انخفاضها.

ثانياً:

عناصر التكامل الحكومي الليبرالي في مجال الصناعات الدفاعية الأوروبية

تشمل عناصر التكامل الحكومي الليبرالي لدول الاتحاد الأوروبي، في مجال الصناعات الدفاعية على تطوير صيغ متعددة للتعاون بين الحكومات وهي: قوانين تنظيم الصناعات الأوروبية، والمبادرات السياسية ومساعدات الدولة، والتمويل والضوابط ذات الاستخدام المزدوج، ولائحة الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

1- قوانين تنظيم الصناعات الدفاعية الأوروبية.

تعتبر قوانين الاتحاد الأوروبي آلية مهمة، يمكن من خلالها إجبار الدول الأعضاء على الالتزام بالقوانين التي تهدف إلى تحرير سوق الدفاع الأوروبي، كما أن هذه القوانين واللوائح هي وسيلة لدعم السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، وأداة لكسر الحواجز بين أسواق الدفاع الوطني، وتعزيز التجارة عبر الحدود في المعدات الدفاعية، ويعتبر قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، الذي يستند إلى المواد 101 و102 و106 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، ضمان وجود بيئة تنافسية لسوق الدفاع الأوروبي، فهي تحظر على وجه التحديد ممارسات مثل تثبيت الأسعار وقيود توريد الموارد والتعويضات الدفاعية، وتشير المادة 101 إلى تعويضات الدفاع، عندما تنص على أنه يحظر إبرام "عقود خاضعة لقبول الأطراف الأخرى للالتزامات التكميلية التي، بحكم طبيعتها أو وفقاً للعرف التجاري، ليس لها صلة بموضوع العقود" (Moravcsik, Preferences , 1993, pp. 473–524.)

كما تنص المادة 102 على إجراء مهم يؤثر على قطاع الدفاع، لأنها تضبط عدم استخدام مركز مهيمن داخل السوق الداخلية، والتي قد تلجأ إليها العديد من شركات الدفاع التي تجد نفسها في وضع احتكار الشراء، إذ تتمتع شركات إنتاج الأسلحة كالصواريخ والطائرات والسفن الحربية بمركز مهيمن حتى بدون اندماج شركات من دول أعضاء أخرى" (Européenne, p.5).

وتملك الدول الأعضاء بموجب المادة 346 من قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، حق سيادي في ألا يُطلب منها تقديم معلومات ترى أن الكشف عنها يتعارض مع المصالح الأساسية لأمنها، وحق اتخاذ التدابير التي تعتبرها ضرورية لحماية المصالح الأساسية لأمنها، والتي تتعلق بإنتاج الأسلحة والذخائر والمواد الحربية أو الإتجار بها، "لكن تفسير هذه المادة من طرف المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية، قد أضحى أكثر تضيقاً من فترة التسعينيات، ورغم ذلك لا تزال أداة سياسية تستخدمها الدول الأعضاء (Moravcsik, Liberal Intergovernmentalism and Integration: A Rejoinder, 1995, pp.611–628).

ومنها كذلك قانوني حزمة الدفاع الخاصة بالاتحاد الأوروبي، ويتعلق الأمر بتشريعين خاصين بالدفاع: هما قانون "توجيه نقل الدفاع (EC / 43/2009)(2009/43/EC) defence transfers directive

الصادر في 6 ماي 2009، والذي ينص على إنشاء سوق داخلي لمشتريات الدفاع، بما في ذلك إزالة العقبات التي تعترض حرية حركة السلع والخدمات، بين الدول الأعضاء واحترام قواعد المنافسة في السوق الداخلية (européen, 2009, p.1).

وقانون توجيه المشتريات الدفاعية (2009/81/EC) defence procurement directive (2009/81/EC)

الصادر في 13 جويلية 2009، عند تناولها معا، يشار إلى هذين القانونين باسم "حزمة الدفاع"، يهدف هذان القانونان إلى تبسيط القواعد والإجراءات، وخفض التكاليف البيروقراطية، المرتبطة بتحويل الأسلحة في الاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى تحرير سوق الدفاع الأوروبي، مع تحسين أمن الإمداد في وقت واحد للدول الأعضاء، وقد تم تصميم توجيه تحويلات الدفاع، لتسهيل نقل المنتجات المتعلقة بالدفاع داخل الاتحاد الأوروبي، وقبل صدور هذا التشريع، كانت أنظمة ترخيص التصدير الوطني، تخضع لإجراءات مكلفة ومرهقة.

2- مساعدات الدولة

المبدأ العام الذي يحكم مساعدات الدول الأعضاء لقطاع الصناعات الدفاعية، هو نص المادة 107 من اتفاقية سير الاتحاد الأوروبي، التي تنص أن مساعدة الدولة التي "تشوه أو تهدد بتشويه المنافسة" تعتبر "غير متوافقة مع السوق الداخلية"، ولكن هذه القيود الصارمة لم تمنع العديد من أشكال المساعدة الحكومية، التي يمكن اعتبارها متوافقة مع السوق الداخلية، وبقدر ما يتعلق الأمر بقطاع الدفاع، تسمح المادة 107 (3 ج) بالمساعدة إذا كانت "لا تؤثر سلبًا على ظروف التجارة إلى حد يتعارض مع المصلحة المشتركة" (Européenne & Union, 2915, pp.542-557).

يمكن وصف نظام مساعدات الدولة في الاتحاد الأوروبي، في مجال دعم الصناعات الدفاعية، بأنه مزيج من القوانين المتشددة والمرنة، والتي تسمح بتطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي، على مساعدات الدول في مجال الصناعات الدفاعية، من خلال الاعتماد على الممارسات غير الرسمية وحسن التقدير من جهة، وامتثال الدول الأعضاء لقوانين المنافسة من جهة أخرى، وهذا المزج سمح لنظام مساعدات الدولة في الاتحاد الأوروبي، بتكييف تطبيق القوانين، حسب الحاجة إلى استيعاب مصالح الدول المختلفة، في توجيه مساعدات لتنفيذ سياسات أكثر فاعلية في تطوير الصناعات الدفاعية، والتزام الدول الأعضاء بموجب المعاهدة، بإخطار المفوضية بجميع تدابير المساعدة الحكومية، بما في ذلك المساعدة في القطاع العسكري الخالص.

كما تقوم الدول الأعضاء بتقديم برامج التمويل، التي تساهم في تعميق التكامل الأوروبي في مجال الصناعة الدفاعية، حيث تربط حكومات دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالمفوضية الأوروبية، لتعبئة رؤوس الأموال، لتحفيز التعاون بين الدول الأعضاء، ومساعدة الحكومات على التخصص في مجالات التكنولوجيا الدفاعية، ودعم أكثر من 1350 من الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالدفاع في الاتحاد الأوروبي.

3- مبادرات السياسة

تقوم حكومات دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتقديم مبادرات توجيهية، للحفاظ على استمرار التواصل، بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والحكومات والشركات، من أجل فهم مشترك لاحتياجات سوق الدفاع الأوروبي، وانسجام السياسات والتشريعات القائمة أو تحسينها وتوضيحها، وتتم في شكل منشورات، تتضمن التنبيه إلى توجهات قطاع الصناعة الدفاعية، وتقديم توضيحات، حول الجوانب المختلفة لسياسة الصناعة الدفاعية للاتحاد الأوروبي، وكيفية تطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي.

ومن بين هذه المبادرات:

- لائحة إنشاء برنامج التطوير الصناعي الدفاعي الأوروبي الصادرة بتاريخ 18 جويلية 2018

Regulation Establishing the European Defence Industrial Development Programme

- استنتاجات المجلس بشأن الأمن والدفاع في سياق الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بتاريخ

19 نوفمبر 2018.

Council Conclusions on Security and Defence in the Context of the EU Global Strategy.

- قرار المجلس بإنشاء تعاون منظم دائم وتحديد قائمة الدول الأعضاء المشاركة الصادر بتاريخ 11

ديسمبر 2017.

Council Decision Establishing Permanent Structured Cooperation and Determining the List of

Participating Member States.

تساهم هذه المبادرات السياسية في إطلاق مشاريع جديدة في الصناعات الدفاعية الأوروبية، منها ما تم اطلاقه منذ سنة 2013 بشأن "صفقة جديدة" لقطاع الدفاع الأوروبي، أدت الى إطلاق عدد من مبادرات في الصناعات الدفاعية الأوروبية منها: فحص المواد الخام ذات الصلة بالدفاع screening defence-relevant raw materials كجزء من مبادرة المواد الخام للاتحاد الأوروبي؛ تطوير نظام الاتصالات الساتلية الحكومية المدنية والعسكرية Government Satellite Communications (GOVSATCOM)؛ بناء قدرة ساتلية عالية الدقة satellite high resolution capability للاتحاد الأوروبي؛ وتدابير تهدف إلى ضمان بيئة داعمة لاستدامة تطوير القوات المسلحة الأوروبية (Fiott, Improving CSDP Planning and Capability Development: Could There be a "Frontex Formula"?, 2013, pp.47-62).

4- صندوق الدفاع الأوروبي:

أنشئ من طرف المفوضية الأوروبية في 7 جوان 2017، بغية توفير الدعم المالي لمشاريع تنمية القدرات الدفاعية الأوروبية، وتعزيز قاعدة صناعية تنافسية ومبتكرة، وهو مشروع دعمته كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، بمبادرة من "ميثاق الأمن الأوروبي" الذي تم تقديمه في 23 أوت 2016، والذي تركز على تعزيز القدرات العسكرية للاتحاد الأوروبي (Fiott, The European Commission and the European Defence Agency : A Case of Rivalry?, 2015, pp.542-557).

ويهدف صندوق الدفاع الأوروبي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز الاستقلال الذاتي الاستراتيجي اتجاه الولايات المتحدة، والتي تفرض على الشركة المصنعة للمعدات الدفاعية التي تتألف من مكون واحد أو أكثر صنع في أمريكا، ضرورة الحصول على إذن من الولايات المتحدة لبيع هذه المعدات، مما يجعل تطوير صناعة الدفاع الأوروبية يعتمد على التراخيص الأجنبية.

- زيادة وتيرة التعاون في المشاريع عبر الوطنية، إذا يجب أن تشارك ثلاث شركات على الأقل، من ثلاث دول أوروبية مختلفة، وتشجيع التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع معدل تمويل أعلى في حالة المشاريع التي تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم الاستثمار في أبحاث الدفاع وتطوير تقنيات ومعدات مشتركة.

- إنشاء قاعدة صناعية وتكنولوجية دفاعية حقيقية على المستوى الأوروبي، من خلال تحفيز التعاون بين الشركات المصنعة، وتحسين قابلية التشغيل البيئي للمعدات الأوروبية، أي ضمان أن تمتلك الجيوش الوطنية أنظمة معدات مماثلة وتقنيات متوافقة، لتسهيل التعاون في هذا المجال (Pène, 2021, p.2).

تمّ اعتماد ميزانية صندوق الدفاع الأوروبي في 29 أبريل 2021، بمبلغ 7.9 مليار يورو للفترة 2021-2027، لتمكين مصنعي الدفاع الأوروبيين من العمل في مشاريع مشتركة، وتعزيز قاعدة صناعية تنافسية ومبتكرة" (Csernaton, 2021, p.38).

5- الضوابط ذات الاستخدام المزدوج:

وتتعلق بالسلع والتقنيات التي يتم إنتاجها للأغراض المدنية، والتي يمكن أيضا استخدامها لأغراض عسكرية، وتمثل السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج تحديا تنظيميا لأنه بالنظر إلى طبيعته المدنية المتزامنة، فإن السلع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج لا تندرج تلقائيا بموجب القوانين المحددة للدفاع.

بموجب اللائحة 200018/1334 - المعروفة باسم لائحة الاتحاد الأوروبي ذات الاستخدام المزدوج ومراجعتها لاحقًا من خلال اللائحة 2009/428، وبموجبها تحصلت المفوضية على الحق الحصري للمبادرة على عمليات النقل ذات الاستخدام المزدوج، وصممت نظام ترخيص على مستوى اقليم الاتحاد الأوروبي (Européen, 2009, p.1).

ويتم تحديث القائمة العسكرية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بشكل منتظم من قبل الدول الأعضاء، من خلال مجلس الاتحاد الأوروبي، وليس من خلال المفوضية الأوروبية، وهكذا فإن الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي هو الذي يبت في كلّ ما يتعلق تحديداً بنقل الأسلحة التقليدية (Conseil, 2008, p.3).

لا تزال حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تدير أنظمة وطنية إلى حد كبير من خلال الموافقة على الموقف المشترك، وتتعهد حكومات الدول الأعضاء بتبادل المعلومات حول رفض تراخيص تصدير الأسلحة والموافقات، من حيث صلتها بالصادرات من خارج الاتحاد الأوروبي، والضوابط لتغطية ترخيص الإنتاج في الخارج، وأنشطة السمسرة والعبور والشحن العابر، وعمليات النقل غير الملموسة

للتكنولوجيا، و " تظل جميع جوانب تنفيذ السياسة الفعلية في مجال صادرات الأسلحة بحزم في أيدي الدول الأعضاء" (Masson & Hélène, 2020, pp.61-66).

6-لائحة الاندماج في الاتحاد الأوروبي

يعتبر نظام مراقبة الاندماج في الاتحاد الأوروبي، عنصرًا إضافيًا للنظام القانوني المطبق على سوق الدفاع الأوروبية، يتم تفعيل لائحة الاندماج الخاصة بالاتحاد الأوروبي (EC / 139/2004) بشكل أساسي في تلك الحالات التي يؤدي فيها الاندماج إلى إجمالي مبيعات عالمية مجمعة تبلغ 2.5 مليار يورو، وحيث يكون إجمالي حجم المبيعات لجميع هذه الكيانات السعي للاندماج يمثل إجمالي 100 مليون يورو في ثلاث دول أعضاء على الأقل (Européen, le règlement CE sur les concentrations, 2004, p.4).

يعدّ التحكم في الاندماج أحد العناصر الأكثر إثارة للجدل في مجموعة قوانين المنافسة في الاتحاد الأوروبي، خاصة في قطاع الدفاع الأوروبي، بسبب الطبيعة المتغيرة للملكية للدولة للصناعات الدفاعية، ويرجع ذلك إلى أنه على عكس قوانين المنافسة الأمريكية أو سياسة مكافحة الاحتكار، فإن الهدف الأساسي لسياسة المنافسة الأوروبية هو تحقيق هدف تكامل أوثق للصناعات الدفاعية الأوروبية.

7-الوكالة الأوروبية للدفاع محصلة للتكامل الحكومي في مجال الصناعات الدفاعية الأوروبية
أقرّ المجلس الأوروبي في قمة سالونيك في جوان 2003، تأسيس وكالة الدفاع الأوروبية، وتم تأسيس هذه الوكالة في 12 جويلية 2004، حيث تم الاتفاق بالإجماع على إنشاء وكالة تابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي، تتولى مهام الاشراف على تطوير القدرات العسكرية الأوروبية، والوكالة جزء لا يتجزأ من سياسة الصناعة الدفاعية للاتحاد الأوروبي، وتعمل بموجب تفويض محدد قائم على أساس المعاهدة المنشأة للاتحاد الأوروبي، وأي قرارات متعلقة بها يتم اتخاذها حصريًا من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي، على عكس المفوضية الأوروبية، التي تستخدم تشريعات الاتحاد الأوروبي وميزانية الاتحاد الأوروبي لتشكيل سوق الدفاع الأوروبي.

وتشمل مهام الوكالة الأوروبية للدفاع:

- تحديد مبادرات التعاون في مجال التسليح والقدرات الأوروبية،
- تحسين القدرات العسكرية وتعزيز القاعدة الأوروبية التكنولوجية والصناعية للدفاع،
- تعزيز التعاون في مجال البحث والتكنولوجيا، من خلال تعزيز برامج التعاون الأوروبي في مجال البحث والتكنولوجيا في الصناعات العسكرية (Stärkle, 2010, p.32).

تتكون وكالة الدفاع الأوروبية من 26 دولة عضو بعد مغادرة بريطانيا الاتحاد الأوروبي، يبلغ متوسط ميزانية تشغيل الوكالة الأوروبية للدفاع 30 مليون يورو سنويًا، وتخضع الوكالة لسلطة مجلس الاتحاد الأوروبي ويقوم مجلس توجيهي بإدارة الوكالة، يجتمع المجلس التوجيهي مرتين في السنة ويتألف من وزراء الدفاع، وممثل عن المفوضية الأوروبية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية/الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

ويتركز نشاط الوكالة الأوروبية للدفاع على المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التعاون الحكومي الأوروبي، تشمل تطوير القدرات العسكرية، وبحوث الدفاع والمسائل الصناعية وكل ماله أهمية حيوية،

في إطار السياسة الصناعية الدفاعية للاتحاد الأوروبي، وهي تشمل نطاق التفضيلات الحكومية والشركات، التي تعكس المصالح الاقتصادية الوطنية للدول الاعضاء.

لقد كانت المفاوضات التي قادت إلى إنشاء الوكالة الأوروبية للدفاع، مفاوضات سياسية قادتها حكومات دول الاتحاد الأوروبي، ضمن مسار توافقي، حيث سعت دول أعضاء على إضفاء الطابع الأوروبي على قضية التعاون الدفاعي، في حين أن العديد من الحكومات الأوروبية كانت مهتمة بوكالة تحركها القدرات فقط، وكان من الواضح خلال مرحلة المفاوضات أن هناك توترًا بين التركيز الفرنسي على التعاون في مجال التسلح والإصرار البريطاني على تطوير القدرات (Stärkle, L'agence européenne de défense : régime juridique, organisation et réalisations, 2010, p.22).

بالنسبة لفرنسا كان مشروع انشاء وكالة الدفاع الأوروبية، هو زيادة برامج المشتريات الأوروبية المشتركة، وانعكاس ذلك على الصناعة الأوروبية، وبالنظر إلى رغبة فنلندا وألمانيا والمجر وإيطاليا والسويد، في الانخراط الكامل مع فرنسا في نفس الرؤية، لقضايا الصناعة الدفاعية على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن أي استراتيجية بريطانية، لاستبعاد بعض الدول الأعضاء، من أجل إنشاء وكالة خارج الهياكل الرسمية للاتحاد الأوروبي، ستواجه مقاومة من قبل الدول الأعضاء الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا.

لقد جادلت الحكومات الفرنسية والألمانية والإيطالية بأن وكالة الدفاع الأوروبية، هي وسيلة للتغلب على أنواع الترتيبات الثنائية أو متعددة الأطراف، والتي كانت موجودة بين مجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (Fiott, The European Commission and the European Defence Agency: A Case of Rivalry?, 2015, pp.542-557).

ومن جهة أخرى، كان إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية، بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، على الرغم من كونه رمزًا مهمًا للتعاون الدفاعي للاتحاد الأوروبي، يمثل وسيلة لتحقيق التوازن مع الدور المتزايد للمفوضية الأوروبية في السياسة الصناعية الدفاعية الأوروبية، فقد سعت إسبانيا ودول أوروبية أخرى مثل إيطاليا وبلجيكا وألمانيا، من خلال دعم مشروع وكالة الدفاع الأوروبية، إلى ترويض الاندماجية للمفوضية الأوروبية لقطاع الصناعات الدفاعية الأوروبية (Stärkle & Guido, 2010, p.27).

لذلك كان من الضروري التوفيق بين تفضيلات تلك الدول الأعضاء، التي أرادت استخدام وكالة الدفاع الأوروبية، لتقليص الدور الناشئ للمفوضية الأوروبية في قطاع الصناعات الدفاعية، وتلك الدول التي أرادت أن يكون للمفوضية الأوروبية ووكالة الدفاع الأوروبية، دور أكبر في تنظيم ودعم سوق الدفاع الأوروبي، وتم التوافق بين هذه التفضيلات من خلال الحل الوسط، لضمان توازن الأفضليات بين الدول الأعضاء، من خلال الاتفاق على الطابع الحكومي لوكالة الدفاع الأوروبية، ومشاركة المفوضية الأوروبية في عملها بطرق محددة، بموجب المادة 24 من الإجراء المشترك المنشئ للوكالة، أصبحت المفوضية الأوروبية عضوًا لا يحق له التصويت في المجلس التوجيهي لجمعية وكالة الدفاع الأوروبية، ودُعيت المفوضية علنًا "للمشاركة في مشاريع وبرامج الوكالة على أساس مخصص كجزء من لجان تسيير المشروع (Simón, 2012, pp.100-110).

ونظرًا للريغبة القوية في وجود وكالة ذات صلاحيات أكثر شمولاً في دول مثل فرنسا وإيطاليا، واجهت حكومة المملكة المتحدة خيارًا صعبًا، ولم تستطع مقاومة المطالب الفرنسية للحصول على وكالة الدفاع الأوروبية الأكثر شمولية.

ومع ذلك، لم يكن أمام حكومة المملكة المتحدة خيار، سوى البحث عن حل وسط بدلاً من الابتعاد عن المفاوضات، من خلال التأكد عن مطالها في توسيع صلاحيات الوكالة للتعامل مع مجموعة واسعة من المهام، وبالتالي توجيه الوكالة بعيدًا عن التعامل حصريًا مع قضايا مثل المشتريات المشتركة وأبحاث الدفاع، وضغطت المملكة المتحدة أكثر من أجل تخصيص مجموعة واسعة من المهام للوكالة وتجنب تحديد واجبات محددة، كان هدف المملكة المتحدة هو الحرص على أن مهام وكالة الدفاع الأوروبية، يجب أن لا يتجاوز حدود تطوير القدرات العسكرية، و ضمان أن وكالة الدفاع الأوروبية لن تخدم التفضيلات الطموحة لفرنسا (Fiott, The European Commission and the European Defence Agency: A Case of Rivalry?, 2015, p.542-557).

وقد شكلت مصالح حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، دورًا مهمًا في تحديد السياق الذي تم فيه إنشاء وكالة الدفاع الأوروبي، في الحاجة إلى وكالة دفاع مخصصة، كوسيلة للرد على التحولات في البنية الجيوسياسية لأوروبا، وعلى توسع سلسلة التوريد الدفاعية العالمية على وجه الخصوص.

لقد ساهمت العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في دفع التعاون الدفاعي الأوروبي، كما يتضح في جملة التفضيلات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، التي ارتبطت بإنشاء وكالة الدفاع الأوروبية، وبالتالي كانت دول مثل بلجيكا وبولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة، أقل حرصًا على رؤية المسائل الصناعية كجزء من اختصاص وكالة الدفاع الأوروبية، ولكن كان لكل واحدة من هذه الدول أسبابها المنطقية الخاصة للقيام بذلك. فقد سعت المملكة المتحدة، إلى ضمان أن وكالة الدفاع الأوروبية كانت ضرورية، لتعميق التعاون الدفاعي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

في المقابل وجدت دول مثل بلجيكا في وكالة الدفاع الأوروبية، وسيلة لمنح الاتحاد الأوروبي مزيدًا من الاستقلالية الاستراتيجية في الدفاع، لكنها كانت مستعدة لمنح الوكالة صلاحيات واسعة في مجال الصناعة العسكرية، لأنها أرادت حماية صناعتها الوطنية، وعلى هذا الأساس كان من الممكن التوصل إلى قرار بالإجماع لإنشاء وكالة الدفاع الأوروبية، تحقق من جهة هدف زيادة انفتاح سوق الدفاع الأوروبية وتعزيز الاستقلال الذاتي الاستراتيجي لأوروبا، ومن جهة أخرى تساعد وكالة الدفاع الأوروبية في زيادة وتيرة التعاون الصناعي الدفاعي على مستوى الاتحاد الأوروبي (Stärkle G. , L'agence européenne de défense : régime juridique, organisation et réalisations, Bruylant, 2010,p.31).

وبالمحصلة عكست المفاوضات من أجل إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية، خلافات واضحة في المصالح السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، وعكست طبيعة تفضيلات الدول الأعضاء الموجودة قبل إنشاء هذه الوكالة.

كما أن تأسيس وكالة الدفاع الأوروبية يؤكد رغبة الدول الأعضاء، في ضمان ألا تنتشر السياسة الصناعية الدفاعية، إلى نطاق صلاحيات المفوضية الأوروبية وحدها، حيث أن الدول الأعضاء التي جادلت من أجل التمييز الواضح، بين تطوير القدرات العسكرية من جهة، والإشراف على السياسة الصناعية من جهة أخرى، ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف بسهولة، لولا توافق حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على إبعاد مسار الفوق وطني في مفاوضات إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية (Blauberger, 2013, pp.1120-1138).

لقد ضمنت حكومات دول الاتحاد الأوروبي في مشروع إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية، تحقيق الطابع المؤسسي على التوجه نحو مزيد من تنمية القدرات الدفاعية، وفي نفس الوقت تنظيم سوق السلع والخدمات العسكرية الأوروبية، دون حصول أي ضرر على قاعدة الدفاع التكنولوجية والصناعية الخاصة بها.

وعليه، فإن التفاوض بين الدول الأعضاء قبل إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية، كان ضروريا للوصول إلى حلّ وسط بين الشروط الفرنسية والبريطانية والألمانية والإيطالية والاسبانية، وتعتبر الصيغة النهائية لصلاحيات وكالة الدفاع الأوروبية عن قدرة التكامل الحكومي على بناء صيغ التعاون والتنسيق في المجالات الأكثر ارتباطا بالسياسة العليا للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بتطويع الخلافات وتوسيع مسارات التوافق بمرونة تتجاوز أوجه القصور والإقصاء.

ومن خلال المساومة والسيطرة الحكومية النهائية على وكالة الدفاع الأوروبية، واشتراط ميزانية منخفضة ضمنت الدول الأعضاء بقاء سيطرتها على مهام هذه الوكالة (Fiott, The European Commission and the European Defence Agency : A Case of Rivalry?, 2015, pp.542-557).

حققت وكالة الدفاع الأوروبية نجاحًا محدودًا في تحفيز تنمية القدرات عبر الحدود، على الرغم من إحراز بعض التقدم في مجالات مثل برنامج أسطول النقل الجوي الأوروبي (European Air Transport Fleet (EATF)، والذي تم تصميمه لتوفير خدمات النقل الجوي المشتركة في الاتحاد الأوروبي، فمن ناحية ساهمت الوكالة في مشاريع مهمة مثل إعادة التزود بالوقود جواً، وتدريب طائرات الهليكوبتر والمراقبة البحرية والاتصالات عبر الأقمار الصناعية، وهي تعمل منذ 2020 على عدة برامج لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير دفاعاتها الإلكترونية، وأنظمة الطائرات الموجهة عن بُعد، وتنسيق مشاريع البحث والتطوير الدفاعي.

ومن ناحية أخرى، يعد تطوير القدرات عملية مستمرة محفوفة بالعديد من الصعوبات، لأنه "عندما تستثمر الدول الأعضاء في الدفاع، فإنها لا تستثمر بالضرورة في القدرات المناسبة، ولا تشتري دائماً القدرات بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة" (Reynolds & Christopher, 2007, pp.357-338) ، في حين تحتاج حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتوثيق التعاون من خلال وكالة الدفاع الأوروبية، لأن برامج تنمية القدرات العسكرية، يصعب إدارتها من خلال التفضيلات الحكومية والتجارية والمؤسسية المتنافسة.

الخاتمة:

من خلال تطبيق تحليل التكامل الأوروبي للصناعات الدفاعية، حسب مقاربة الحكمي الليبرالي نستنتج ما يلي:

- إن التكامل الحكمي الليبرالي، يعد نموذجًا ينظر إلى التعاون على مستوى الاتحاد الأوروبي، على أنه وسيلة للحكومات لإعادة تأكيد سيطرة الحكومات، على قاعدة الدفاع التكنولوجية والصناعية الوطنية وأسواق الدفاع، في سياق عولمة الدفاع والاعتماد المتبادل.
- أن التفضيلات السياسية والاقتصادية المتعددة، كانت عاملاً محفزاً رئيسياً وراء إنشاء الوكالة الأوروبية للدفاع واعتماد "حزمة الدفاع"، وإنشاء صندوق الدفاع الأوروبي، وساهم ذلك في تحقيق التوازن بين السيادة الوطنية، وانفتاح السوق في سياق دولي ومؤسسي للغاية.
- ساعدت شركات الدفاع في تطوير إطار السياسة الصناعية الدفاعية للاتحاد الأوروبي من أجل استخدام الهياكل المؤسسية والقانونية للاتحاد الأوروبي، إما لزيادة تحرير سوق الدفاع الأوروبي أو لضمان بقاء الحكومات، هي المتحكّم والممثل النهائي للتفضيلات الاقتصادية الوطنية، حيث يظهر التكامل الحكمي الليبرالي، على أنه وسيلة لتعزيز التجارة عبر الحدود بشكل مكثف، وإعادة صياغة العلاقة التقليدية بين الحكومة والشركة.
- ساهم التكامل الحكمي الليبرالي الأوروبي في ربط شركات الدفاع الأوروبية بمؤسسات الاتحاد الأوروبي، من خلال الاستفادة من التشريعات والمؤسسات التي من شأنها ضمان تكافؤ الفرص في سوق الدفاع الأوروبية، على أساس أن حكوماتها يمكنها استعادة القدرة على حماية المصالح الاقتصادية الوطنية في مواجهة المنافسة الدولية المتزايدة.
- تأكيد دور التكامل الحكمي الليبرالي في دعم الصناعات الدفاعية الأوروبية، بالتركيز على المداولات والتوافق بين الحكومات، باعتباره الآلية الأكثر فعالية، لضمان أن تظل الحكومات ذات صلة بشركاتها الدفاعية في بيئة السوق، أكثر قدرة على الحركة، وأقل ميلاً للبقاء مرتبطة بشكل تكافلي مع الحكومات.
- إن إنشاء مؤسسة حكومية - وليست فوق وطنية - مثل وكالة الدفاع الأوروبية للتعامل مع القضايا الصناعية الدفاعية، وبالمثل، فإن المرونة النسبية التي توفرها التوجيهات، وليس اللوائح أعطت للحكومات الأوروبية، الفرصة لمراعاة الخصائص الوطنية خلال مرحلة نقل كل من توجيهات المشتريات والنقل الدفاعية.

الإحالات والمراجع:

1. *Traité sur le fonctionnement de l'Union européenne, version consolidée en vigueur depuis le 1er décembre 2009 (traité de Lisbonne), modifiée par la décision 2011/199/UE du Conseil européen du 25 mars 2011.*
2. *Directive 2009/43/CE du Parlement européen et du Conseil du 6 mai 2009 simplifiant les conditions des transferts de produits liés à la défense dans la Communauté.*
3. *Directive 2009/81/CE du Parlement européen et du Conseil du 13 juillet 2009 relative à la coordination des procédures de passation de certains marchés de travaux, de fournitures et de services par des pouvoirs adjudicateurs ou entités adjudicatrices dans les domaines de la défense et de la sécurité, et modifiant les directives 2004/17/CE et 2004/18/CE.*
4. *Council Regulation (EC) No 428/2009 of 5 May 2009 setting up a community regime for the control of exports, transfer, brokering and transit of dual-use items.*
5. *Council Common Position 2008/944/CFSP of 8 December 2008 defining common rules governing control of exports of military technology and equipment.*
6. *Council Joint Action 2004/551/CFSP of 12 July 2004 on the establishment of the European Defense Agency.*
7. *council Regulation (EC) No 139/2004 of 20 January 2004 on the control of concentrations between undertakings.*
8. جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة وليد عبد الجي)، كاضمة للنشر والترجمة والتوزيع، ص ص 271-271.
9. عبد الله مصباح زايد، السياسة الدولية، بيروت، دارالرواد، 2002، ص 142.
10. *Dario Pattistilla, Théorie de Relations Internationales, Paris: Les Presses de Sciences Politiques, 2003.*
11. *Dirk Leuffen, Berthold Rittberger and Frank Schimmelfennig, Integration and Differentiation in the European Union Theory and Policies, Palgrave Macmillan, 2021.*
12. *Lovering, John, 'Which Way to Turn? The European Defense Industry after the Cold War', in A.R. Markusen and S. Costigan (eds.) Arming the Future: A Defense Industry for the 21st Century (New York: Council on Foreign Relations Press), 1999.*
13. *Moravcsik, Andrew; Schimmelfennig, Frank: 'Liberal Intergovernmentalism', in: Antje Wiener, Tanja A. Börzel, and Thomas Risse, European Integration Theory, Oxford, Oxford University Press, 2009.*
14. *Moravcsik, Andrew: 'Introduction: Integrating International and Domestic Theories of International Bargaining', in P. Evans, Harold K Jacobson; Robert D Putnam: Double-edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics, Los Angeles, University of California Press, 1993.*
15. *Moravcsik, Andrew, The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht, Cornell University Press, 1998.*
16. *Pollack, Mark: The Engines of European Integration: Delegation, Agency, Agenda Setting in the EU, Oxford, Oxford University Press, 2003.*
17. *Sabine Saurugger, Théories et concepts de l'intégration européenne, 2e édition mise à jour et augmentée, Presses de Sciences Po, 2020.*
18. *Stärkle, Guido, L'agence européenne de défense : régime juridique, organisation et réalisations, Bruylant, Bruxelles, 2010.*
19. *James, Andrew, 'Comparing European Responses to Defence Industry Globalization', Defence and Security Analysis, 18(2): 2002, pp.23-143.*

20. Blauburger, Michael, Moritz Weiss, 'If you can't beat me, join me !' How the Commission Pushed and Pulled Member States into Legislating Defence Procurement', *Journal of European Public Policy*, 20(8): 2013, pp. 1120–1138.
21. Fiott, Daniel, 'The European Commission and the European Defence Agency: A Case of Rivalry?' *Journal of Common Market Studies*, 53(3) 2015, pp. 542–557.
22. Fiott, Daniel, 'Improving CSDP Planning and Capability Development: Could There be a "Frontex Formula"?' , *European Foreign Affairs Review*, 18(1) ,2013: pp.47–62.
23. Moravcsik, Andrew. 'A New Statecraft? Supranational Entrepreneurs and International Cooperation', *International Organization*, 53(2), 1999: 267–306.
24. Moravcsik, Andrew: 'Preferences and Power in the European Community: A Liberal Intergovernmentalist Approach', *Journal of Common Market Studies*, 31(4),1993, p. 473–524.
25. Moravcsik, Andrew: 'Liberal Intergovernmentalism and Integration: A Rejoinder', *Journal of Common Market Studies*, 33(4), 1995, p.611–628.
26. Fiott, Daniel. 'The European Commission and the European Defence Agency: A Case of Rivalry?' , *Journal of Common Market Studies*, 53(3) ,2015, pp. 542–557.
27. Simón, Luis: 'CSDP, Strategy and Crisis Management: Out of Area or Out of Business?' , *The International Spectator: Italian Journal of International Affairs*, 47(3),2012, pp.100–115.
28. Masson, Hélène, "Quelle industrie de défense pour quelle Europe ?", *Revue Défense Nationale*, vol. 832, no. 7, 2020, pp. 61-66.
29. Blauburger, Michael, Weiss, Moritz: "If you can't beat me, join me !" How the Commission Pushed and Pulled Member States into Legislating Defence Procurement', *Journal of European Public Policy*, 20(8): 2013, pp.1120–1138.
30. Reynolds, Christopher, 2007, 'Military Capability Development in the ESDP: Towards Effective Governance?' *Contemporary Security Policy*, 28(2)2007, pp.357–383.
31. Conseil Européen, Règlement n° 428/2009 du Conseil du 5 mai 2009 instituant un régime communautaire de contrôle des exportations, des transferts, du courtage et du transit de biens à double usage.
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX:32009R0428>
32. Conseil Européen, Règlement (CE) n° 139/2004 du Conseil du 20 janvier 2004 relatif au contrôle des concentrations entre entreprises ("le règlement CE sur les concentrations).
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/ALL/?uri=CELEX:32004R0139>
33. François Pène, Qu'est-ce que le Fonds européen de défense ?
<https://www.touteurope.eu/l-ue-dans-le-monde/qu-est-ce-que-le-fonds-europeen-de-defense/>
34. Mölling, Christian. 'Options for an EU Regime on Intra-Community Transfers of Defence Goods', *Chaillot Paper*, No. 113, Paris: European Union Institute for Security Studies, 2008.
35. www.iss.europa.eu/uploads/media/cp113.pdf
36. Parlement européen, Directive 2009/43/CE, du 6 mai 2009 simplifiant les conditions des transferts de produits liés à la défense dans la Communauté.
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX:32009L0043>
37. Parlement européen, Directive 2009/81/CE du Parlement européen et du Conseil du 13 juillet 2009 relative à la coordination des procédures de passation de certains marchés de travaux, de fournitures et de services par des pouvoirs adjudicateurs ou entités adjudicatrices dans les domaines de la défense et de la sécurité, et modifiant les directives 2004/17/CE et 2004/18/CE
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32009L0081>

38. *Position commune 2008/944/PESC du Conseil du 8 décembre 2008 définissant des règles communes régissant le contrôle des exportations de technologie et d'équipements militaires :*
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=CELEX:32008E0944>
39. *Raluca Csernaton, The EU's Defense Ambitions: Understanding the Emergence of a European Defense Technological and Industrial Complex, Carnegie Europe, 2021.*
https://carnegieendowment.org/files/Csernaton_EU_Defense_v2.pdf
40. *Traité sur le fonctionnement de l'union européenne.*
<https://www.touteurope.eu/wp-content/uploads/2020/08/TFUE.pdf>